

Distr.
GENERAL

S/PRST/1998/4
24 February 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٢٨٥٦ لمجلس الأمن، المعقدة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٨، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في طاجيكستان وعلى طول الحدود الطاجيكية - الأفغانية" أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"نظر مجلس الأمن في التقرير المرحلي للأمين العام عن الحالة في طاجيكستان المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٨ (S/1998/113)، والمقدم عملاً بالفقرة ١٢ من قرار المجلس ١١٣٨ (١٩٩٧) المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

"ويعرب مجلس الأمن عن أسفه لأن العمل على تنفيذ الاتفاق العام بشأن إحلال السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان (S/1997/510) والأنشطة ذات الصلة لجنة المصالحة الوطنية سار بخطى وثيدة خلال الأشهر الثلاثة الماضية. ويُرحب المجلس بالجهود التي بذلها الطرفان مؤخراً للوفاء بالتزاماتهما. ويطلب إليهما تكثيف جهودهما لتنفيذ الاتفاق العام تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية (S/1997/209، المرفق الثاني). ويُشجع المجلس أيضاً لجنة المصالحة الوطنية على مواصلة جهودها الرامية إلى إقامة حوار واسع النطاق بين مختلف القوى السياسية على النحو المرتَأى في الاتفاق العام.

"ويشيد مجلس الأمن بالعمل الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام وأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان ويُشجعهم على مواصلة تقديم المساعدة إلى الطرفين في تنفيذ الاتفاق العام. ويُرحب المجلس بنتائج مؤتمر المانحين الدولي لدعم السلام والمصالحة في طاجيكستان الذي دعا إلى عقده الأمين العام في فيينا يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، ويُطلع إلى مساهمة هذه النتائج في تعزيز عملية السلام في طاجيكستان.

"ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه لأن الحالة الأمنية لا تزال خطيرة في بعض أنحاء طاجيكستان، ويذكر الطرفين بأن المجتمع الدولي مستعد لمواصلة تقديم المساعدة في تنفيذ الاتفاق العام وكذلك في البرامج الإنسانية وبرامج الإنعاش، غير أن قدرته على القيام بذلك وقدرة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان على الاضطلاع بمهامها بمزيد من الفعالية مرتبطة بإجراء تحسينات في الأحوال الأمنية.

"ويدين مجلس الأمن بشدة أخذ الرهائن من المشتغلين بالإغاثة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ ويبحث الطرفين على زيادة تعاوذهما في ضمان الأمن وحرية الحركة لأفراد الأمم المتحدة، وقوات حفظ السلام المشتركة التابعة لرابطة الدول المستقلة، وغيرهم من أفراد الدوليين، وعلى اتخاذ خطوات عملية في هذا الصدد، من قبيل الخطوات المنصوص عليها في الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام.

"ويرحب مجلس الأمن بالقرار الجمهوري بإنشاء وحدة أمنية مشتركة تتولى توفير الأمن، بما في ذلك المراقبة المسلحة، لأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة ويطلب إلى الطرفين تشغيل الوحدة في أقرب وقت ممكن. ويرحب أيضاً باستعداد قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة لتوفير الحراسة لمباني الأمم المتحدة في دوشانبه، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام، ويشجع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة على اتخاذ ترتيبات منفصلة مناسبة.

"ويشجع مجلس الأمن العام علىمواصلة زيادة حجم بعثة مراقبي الأمم المتحدة حتى تصل إلى القوام الذي أذن به بموجب قراره ١١٣٨ (١٩٩٧) حالما يرى الأمين العام أن الظروف ملائمة".

— — — — —